الزيدي يأمر بإخراج كتائب حزب الله من جرف الصخر وتسليمها لقوة مشتركة من الجيش والحشد الشعبي

فريق عربي انتلجنس

15 نوفمبر 2026

النسخة v2026.11.15
أنشئ هذا الملف في 19 نوفمبر 2026، 00:14
النسخة الحية
https://meaintelligence.net/2026/11/zaidi-jurf-handover/

عربي إنتلجنس © 2026

المحتويات

إعفاء قائد عمليات الجزيرة وتصحيح مسار الإعفاءات 3
وساطات الإطار التنسيقي وإنذار نهاية الأسبوع 3
سياق التقرير الاستخباري وما رافقه من معلومات 3
فترة الاختبار: ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر 3
قراءة تحليلية: صفقة تحفظ ماء الوجه وتضع الإطار التنسيقي أمام الاختبار 3

صدرت أوامر من القائد العام للقوات المسلحة العراقية علي الزيدي تقضي بنقل الألوية 45 و46 و47 التابعة لكتائب حزب الله المنتشرة في منطقة جرف الصخر إلى قواطع عمليات أخرى، واستبدالها بألوية أخرى من الحشد الشعبي معززة بقوات من الجيش والشرطة الاتحادية، لتشكيل قوة مشتركة من ثلاثة أصناف عسكرية.

إعفاء قائد عمليات الجزيرة وتصحيح مسار الإعفاءات

شملت الأوامر إعفاء قائد عمليات الجزيرة في الحشد الشعبي. فمنطقة جرف الصخر، ورغم تبعيتها الإدارية لمحافظة بابل، تتبع عملياتيًا لقيادة عمليات الجزيرة الممتدة من الجرف إلى القائم، ولا تخضع لسلطة القيادات الأمنية أو الحشد في بابل أو لقيادة عمليات الفرات الأوسط. وقد استدعى ذلك تصحيح مسار الإعفاءات ليشمل قائد عمليات الجزيرة، بعد أن طالت في وقت سابق قادة أمنيين في بابل لا تقع المنطقة ضمن مسؤوليتهم.

وساطات الإطار التنسيقي وإنذار نهاية الأسبوع

تأتي هذه القرارات تتويجًا لمسار التصعيد والوساطات السياسية التي قادها أقطاب في الإطار التنسيقي، هم نوري المالكي وهادي العامري وهمام حمودي، عقب فرض القوات الحكومية طوقًا أمنيًا كاملًا حول جرف الصخر، وتلويح رئيس الوزراء بالخيار العسكري وإشراك جهاز مكافحة الإرهاب في حال عدم تسليم الملف الأمني بنهاية الأسبوع.

سياق التقرير الاستخباري وما رافقه من معلومات

تندرج هذه التحركات في إطار مساعي الحكومة لاحتواء التداعيات الأمنية والاقتصادية لتسريب تقرير استخباري «سري للغاية» قبل أيام، وثّق بالأقمار الاصطناعية عمليات تهريب واسعة للنفط ومشتقاته من الناحية بين عامي 2021 و2026. وأشارت معلومات استخبارية لاحقة إلى وجود أنفاق تضم مطابع للعملة ومرافق لتجميع الطائرات المسيّرة وإنتاج الكبتاغون، وإلى قيام الكتائب بعمليات طمر وتدمير متعمدة للمنشآت والأنفاق لإخفاء الأدلة قبيل دخول القوات الرسمية.

فترة الاختبار: 18 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر

تُعد الفترة الممتدة من 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2026 حتى 20 منه حاسمة لمراقبة مدى امتثال هذه الألوية للأوامر الصادرة. وفي حال امتثالها ستُحل الأزمة، أما في حال عدم الامتثال فإن الخلاف سينتقل إلى داخل الإطار التنسيقي بصفته الراعي والضامن للتسوية السياسية التي أفضت إلى هذه القرارات.

قراءة تحليلية: صفقة تحفظ ماء الوجه وتضع الإطار التنسيقي أمام الاختبار

تمثل الأوامر الصادرة عن الزيدي، بنقل ألوية الكتائب الثلاثة وإعفاء قائد عمليات الجزيرة، تتويجًا لمسار التصعيد

والوساطات الذي شهدته الأزمة منذ تسريب التقرير الاستخباري الأول في 9 تشرين الثاني/نوفمبر.

وتستهدف الأوامر تفكيك البنية العسكرية المغلقة التي فرضتها الكتائب على الناحية منذ عام 2014. فنقل الألوية واستبدالها بقوة مشتركة تضم الحشد الشعبي والجيش والشرطة الاتحادية يُنهي حالة الانفراد بالسيطرة التي منعت سابقًا دخول القوات النظامية ولجان التحقيق، ويضمن وجود رقابة حكومية مباشرة داخل الأرض، ويمنع تحول المنطقة مجددًا إلى «اقتصاد موازٍ» أو ملاذ لأنشطة التهريب وتصنيع المخدرات وتجميع المسيّرات.

ويكشف قرار إعفاء قائد عمليات الجزيرة وتصحيح مسار الإعفاءات السابقة، التي طالت قيادات في بابل رغم عدم تبعية المنطقة لها عملياتيًا، عن إدراك حكومي لطبيعة التداخل الإداري الذي استُغل طوال السنوات الماضية. فربط جرف الصخر عملياتيًا بقاطع «الجزيرة» الممتد غربًا نحو القائم والحدود السورية العراقية، بعيدًا عن قيادة عمليات الفرات الأوسط ومحافظة بابل، هو ما سهّل عمليًا تشغيل شبكات التهريب العابرة للحدود من بغداد إلى بيروت، وسمح بحركة المقاتلين الأجانب والشحنات غير القانونية بعيدًا عن أعين السلطات المحلية في بابل.

وتأتي صيغة الاستبدال بألوية أخرى من الحشد الشعبي معززة بالجيش والشرطة ترجمةً عملية لنتائج الوساطة التي قادها المالكي والعامري وحمودي لتجنب الصدام العسكري المباشر مع جهاز مكافحة الإرهاب. فمن الناحية السياسية، تمنح هذه المعادلة رئيس الوزراء انتصارًا شكليًا بإخراج ألوية الكتائب وكسر الحظر المفروض على دخول القوات الحكومية، وتحفظ في المقابل ماء وجه الفصيل المسلح بإبقاء وجود للحشد الشعبي في المنطقة. كما أن الوقت المستغرق في المفاوضات والمهل الزمنية قد أتاح للكتائب فرصة مسبقة لطمر الأنفاق وتدمير الأدلة المادية في الموقع.

وتضع المهلة المحددة لمراقبة تنفيذ الأوامر، التي تتطابق مع إنذار نهاية الأسبوع الذي لوّح به رئيس الوزراء سابقًا، الكتائب أمام اختبار الامتثال لسلطة القائد العام للقوات المسلحة. وفي حال الامتثال يُسدل الستار ميدانيًا على الأزمة، ويخفّ حدة الضغوط الدولية والأمريكية المهددة بفرض عقوبات على العراق بسبب ملف التهريب، لكنه يُبقي تساؤلات جوهرية حول مصير المحاسبة الجنائية للمتورطين في سرقة ملايين الليترات من النفط طوال خمس سنوات.

أما في حال التمرد والرفض، فلن تبقى المواجهة محصورة بين رئيس الوزراء والكتائب كما حدث في محاولة الاقتحام الأولى، بل ستنتقل الأزمة مباشرة إلى داخل الإطار التنسيقي. فالتمرد على قرار توافقي رعاه أقطاب الإطار أنفسهم سيُفقد هؤلاء القادة مصداقيتهم ضامنين سياسيين، وسيضع التحالف الحاكم أمام خيارين أحلاهما مر: إما رفع الغطاء السياسي بالكامل عن الكتائب وتركها لمواجهة عسكرية منفردة مع القوات الحكومية، أو تفكك التحالف الحاكم وانكشاف عجز الدولة الكامل أمام السلاح المنفلت.